Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وفتح وكسر وسكون، يريدون بذلك أن يقللوا من الاصطلاحات التى تزحم ذهن الدارس وتجهد فكره وتوقعه فى الخلط والاضطراب. ولكن ذلك اقتضاهم أن يتكلفوا فى شرح العلامات الفرعية وفى تخريجها، فيجعلونها أصولا قائمة بذاتها ولا ينصوا على أنها علامات فرعية. وفى هذا ما فيه من إثقال على الدارس من جهة، والابتعاد به عن فهم معانى الإعراب من جهة أخرى بالرغم من أن الدعوة كانت فى الأصل للتيسير وإذا كنا نريد أن نصل بين النحو وقواعد اللغة وبين أفكار الدارسين، ونجعل هذه القواعد حية فى أذهانهم، فلابد لنا أن نقيم العلاقة بينها وبين الكلام وأجزائه بحيث يكون المصطلح التعليمى موحياً بواقع ما يكون فى الكلام، ودالا عليه. فالرفع والنصب والخفض معانٍ تشعر بمكان اللفظ من الكلام، وتدل عليه مثلما يدل على ذلك موقع اللفظ من الكلام فى اللغات التى لا إعراب فيها. أما العلامة كالضمة والكسرة والفتحة والسكون فليست إلا وسيلة لاستدعاء هذا المعنى، وإشارة تنبىء به وتدل عليه.

فإذا اقتصرنا على هذه العلامات قطعنا سلسلة التفكير وفصمنا عرى التداعى، تداعى المعانى، الذى يعمل فى إعانة الدارس على استنباط الحقائق بنفسه. وبذلك تنعدم العلاقة بين شكل اللفظ وظاهره وبين معناه وموقعه من الكلام. وإذا لاحظنا التداخل الموجود بين علامات الإعراب، كنيابة الفتحة عن الكسرة فى جر الممنوع من الصرف، ونيابة الألف عن الضمة فى رفع المثنى ونيابة الألف عن الفتحة فى نصب ما يعرف بالأسماء الخمسة أو الستة.

من أجل ذلك يبدو أن الإبقاء على ما يسمى عند النحاة ألقاب الإعراب أولى وأجدى فى وصل قواعد النحو بواقع الكلام، على شرط أن يعنى بفهم معنى كل واحد منها. وليس بعيداً عندئذ أن يلتقى الدليل بالمدلول فيكون الرفع معناه وقوع الاسم مثلا فى موقع الرفع، والخفض مجىء الاسم فى مكان الخفض، دون حاجة إلى تفريق بين مرفوع ومرفوع، حيث